لا يوجد بدون هذا السند لعدم هذا الوضوح قبول التعدد فيكون اعم مطلقا
من الوضوح كما كان اعم مطلقا من الخفاء ومحصل النظر ان كون هذا الوضوح
مما لا يقبل التعدد ممنوع اذ الوضوح لقبوله الشدة والضعف وكونه بسبب
العقل والشهرة قابل التعدد مع انا سلمنا عدم قبول هذا الوضوح التعدد
ولكن تقييد الوضوح بكونه من غير نيل الخفاء غير ظاهر بل الوضوح المقابل للخفاء
هو الوضوح مطلقا فلا يكون في قبوله التعدد شبهة كما لا يخفى ولا يخفى عليك انه
على تقدير حمل التخلف اه يعني ان المتبادر من التخلف تخلف الحكم عن الدليل اي الحكم الذي
في الدعوى فبناء الاعتراض على التبادر واذا صرف العبارة عن التبادر اما بان حمل
التخلف على ما هو اعم من ان تخلف الحكم عن الدليل وتخلف اللازم عن الملزوم او بان
حمل الحكم الذي في مفهوم التخلف على الحكم اللازم للدليل سواء كان حكم الدعوى
او غيره فلا ورود للاعتراض اقول فيه ان المذكورات في التعاريف يجب حمله على
التبادر فلا مساغ لذلك الصرف حتى يدفع الاعتراض اللهم الا ان يقال المراد بيان
مجرد الاحتمال مع قطع النظر عن كونه صحيحا في نفسه لكن يأبى عنه كلمة اذا في قوله
واما اذا حمل على ما هو آه وفي قوله واما اذا اريد الحكم اللازم آه فليتأمل والظاهر
ان المقابلة بطريق اه فيه منع ظاهر اذ المقابلة بطريق الممانعة كما تتعلق بالدليل تتعلق
بالمدلول بان يقابل المدلول بطريق الممانعة بدليل الخلاف في ايراد دليل خلافه ليثبت
خلافه بعد منع المدلول تدبر بمعنى دفع وورد بطريق المجازاة بان يذكر الملزوم
ويراد اللازم اذ الدفع والرد لازم لاقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم
والدفع يصح تعلقه بالدليل والمدلول بالنسبة الى الدليل الدال على قدمه يعني
ما يدل عليه دليل الحكماء هو قوله العالم قديم وما يدل عليه دليل المتكلمين هو
قوله العالم حادث وهو اخص من نقيض قوله العالم قديم فانه اعتبر القضية

كليه بان يراد بالالف واللام الاستغراق يكون نقيضها سالبة جزئية فيكون
قوله العالم حادث اخص من ذلك النقيض من وجهين احدهما انه كلية والكلية
اخص من الجزئية وثانيهما انه موجبة وان استلزم السلب والموجبة
اخص لكونه مشروطا بوجود الموضوع بخلاف السالبة وان اعتبر القضية
شخصية بان يراد من العالم المجموع من حيث المجموع يكون نقيضه سالبة
شخصية فيكون قوله العالم حادث اخص من ذلك النقيض باعتبار كونه
موجبة مشروطة بوجود الموضوع فيكون اخصيته من ذلك الوجه فقط ومثال
الدليل الدال على مساوي نقيض المدعى كما اذا قال الحكيم العالم لا يعرض له العدم
لانه مستند الى علة لا يعرض لها العدم وكل مستند الى علة كذلك لا يعرض
لها العدم فالعالم لا يعرض له العدم وعارضه المتكلم بان قال العالم
غير مستمر لانه داخل تحت قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وكل شيء يدخل
تحت هذه الآية فهو غير مستمر فالعالم غير مستمر وهو مساو لنقيض
مدعى المعلل وهو العالم يعرض له العدم تدبر قوله والجزء المكرر بعينه
او نفيا واثباتا وقوله نفيا واثباتا معطوف على قوله بعينه وهو متعلق
بقوله المتكرر يعني ان المتكرر اما بعينه او نفيا واثباتا والمتكرر بعينه
كما في صورة استثناء عين المقدم مثل ان كان الذهن يلاحظ البسائط يكون
بسيطا لكنه يلاحظها فيكون بسيطا فيقول المعارض ان كان الذهن
يلاحظ البسائط يكون مركبا لكنه يلاحظها فيكون مركبا وايراد كل من
المباحثين هذه الملازمة باعتبار اما ايراد المباحث الاول فباعتبار كون
كل البسائط ملحوظة منفردا واما ايراد الثاني فباعتبار كون البسائط ملحوظة
مجتمعة والمتكرر نفيا واثباتا كما في صورة استثناء نقيض التالي ان كان الذهن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)